عدد خاص بمناسبة اليوبيل الفضي للمؤتمر الشعبي العام

السبت 2007/8/25
العدد Issue 1362

رئيس دائرة المنظمات الجماهيرية بالمؤتمر:

المؤتمر حزب يمتلك أسباب قيادة المجتمع والحياة السياسية

■ قريباً سنرى كيف تتحول الأحلام الكبيرة الى واقع يغير حياتنا

■ الذين يفكرون بالعودة إلى الماضي التشطيري يدركون تجديفهم بشكل معاكس للإرادة الوطنية

حوار/ منصور الغدره

مع ان المؤتمر الشعبي العام يمتلك من الدوافع والاسباب القوية المدعومة بإرادة الغالبية وقيادة المجتمع اليمني، لكن هذا لايكفي ان نقوله، دون الاسترشاد بخبرات الآخرين.. الدكتور احمد عبيد بن دغر - رئيس دائرة المنظمات الجماهيرية بالأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام يتحدث لـ« الميثاق» عن التحديات الراهنة التي تواجه المؤتمر، ومايفترض اتخاذه -قرارات وتوصيات- من انعقاد لجنته الدائمة في دورتها الثانية، وقضايا كثيرة تناولها اللقاء التالي نصه:

○ ما أبرز القضايا التي يفترض ان تتصدر جدول أعمال دورتها الثانية؟

– هذه مناسبة عزيزة نهنئ اعضاء وانصار وقواعد المؤتمر بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المؤتمر الشعبي العام.. الحزب الذي حظي دائماً بدعم الأغلبية الكبيرة في المجتمع، لقد كان المؤتمر الشعبي مظلة لكل القوى والتيارات الحية في المجتمع منذ نشأته في ١٩٨٢م وهو كذلك الآن وسيبقى في المستقبل.. إن قيام المؤتمر في ظروفه تلك واحدة من الانجازات العظيمة في الفترة المبكرة لحكم الرئيس علي عبدالله صالح فقد مثل المؤتمر عنواناً جديداً للتوجهات المستقبلية لفخامته في مجتمع تتنازعه وتحدد اتجاهاته الهياكل والبنى التقليدية.وانعقاد اللجنة الدائمة في ظل هذه المناسبة يمنحنا الدليل على ان المؤتمر حزب يمتلك من الدوافع والاسباب القوية المدعومة بإرادة الغالبية للتطور والتقدم وقيادة المجتمع والحياة السياسية.. كما يملك القدرة على مواجهة الصعوبات ومعالجة الازمات وتصحيح الاختلالات، والأهم من ذلك دائماً هو انه الحزب الوحيد الذي يحظى بتأييد اجتماعي واسع، وتحظى قيادته بدعم مستمر في كل المراحل والمنعطفات.

ورداً على سؤالكم فإن أمام اللجنة الدائمة مهام كبيرة حيث سيقدم الامين العام تقريره السنوي الى اعضائها، والتقرير وثيقة مهمة بالنظر لما يتضمنه من قضايا مثلت محور سياسات وتوجهات المؤتمر الشعبي العام، ومن المفترض ان يحظى باهتمام أعلى هيئات المؤتمر الى جانب تقرير الامين العام سيقدم رئيس الحكومة– حكومة المؤتمر– تقريراً حول الأوضاع الاقتصادية ومستوى تنفيذ البرنامج الانتخابي للاخ الرئيس.. وهذا التقرير لا يقل أهمية عن التقرير السابق بالاضافة الى موضوعات اخرى.

قضايا المرحلة

○ هناك جملة من التحديات.. من وجهة نظرك ما المعالجات والحلول التي يتوجب على المؤتمر اتخاذها؟

– ان اكثر مشكلات المرحلة الراهنة خطورة تتمثل في مواجهة قضايا الفقر.. والبطالة ومواجهة الاختلالات الامنية والتصدي لظاهرة الارهاب والتطرف والحد من ظاهرة الفساد وصولاً الى القضاء عليها، بالاضافة الى هموم كبيرة اخرى كالنهوض بالحريات العامة في التربية والصحة وغيرها.. وبالتالي تحسين الحياة المعيشية في ظروف مواتية بسبب التركة الثقيلة التي خلفتها لنا قرون من التخلف وتجري معالجتها دفعة واحدة وفي فترة قصيرة فنحن في سباق مع الزمن.

ومع ذلك فإنني أستطيع ان اشعر بالأمل ولديّ قدر كبير من التفاؤل، فالمؤتمر الذي يحظى بإسناد قوي من المجتمع ولديه قيادة مجربة وحكيمة يستطيع مواجهة هذه التحديات كما انه يستطيع ان يفتح آفاقاً جديدة للتطور.

ان لدى الحكومة برامج عدة لمواجهة الفقر تبدأ بتحديث البنية التحتية وتنفيذ مشاريع استراتيجية في مجالات عدة وتوسيع شبكة الضمان الاجتماعي وجعل التعليم متاحاً وممكناً امام كل فئات الشعب حتى أكثرها فقراً.. تحقيق هذه المهام سيؤدي حتماً الى التخفيف من آثار الفقر وسيجعل امكانية السيطرة على معدلات البطالة المتزايدة ممكناً.. ان كل نجاح يحققه برنامج الحكومة وخطتها سوف يجعل برنامج الرئيس ووعوده الانتخابية اقرب يوماً بعد يوم الى الواقع وسوف يلمس الناس مدى جدية الرئيس والمؤتمر في الوفاء بهذه الوعود.

رسالة الدواء..!

○ رسالة رئيس الجمهورية تطرقت الى عدد من القضايا والموضوعات واعتبرت برنامج عمل للحكومة.. هل تعتقدون أنها تستطيع انجازها..؟

– الرئيس يملك احساساً عالياً بالمسئولية الوطنية فوق انه الامين على مصالح الشعب، الذي اعاد انتخابه وفق برنامجه الانتخابي.. كان واجباً عليه ان يذكر الحكومة بالمهام التي تنتصب امامها.. ويتعين عليها القيام بها بمثابرة.. والحكومة بدورها تدرك حجم هذه المسئولية وهي بالتأكيد تعي ماهي الخطوة اللاحقة التي يتوجب عليها القيام بها.. ولديّ ثقة بأن الحكومة الحالية حكومة د. مجور سوف تراكم النجاحات التي بدأتها الحكومات السابقة.

في الواقع رسالة الرئيس عامة وشاملة وتوجهاته لامست كل مفاصل الحياة بدءاً بالحكومة ذاتها ومروراً بالآفاق الاقتصادية والاستثمارية والمصرفية، وعطفاً على القضاء تحقيقاً للعدل الاجتماعي الذي ينشده الجميع والذي يمثل اساس الحكم وضمان الاستقرار وشرطه الاول.. وتذكيراً بالتأكيد على أهمية التحسن المستمر والمتواصل للحياة المعيشية لمواطني البلاد وخصوصاً بعد أن داهمتهم الارتفاعات الكبيرة وغير المتوقعة للاسعار، وانتهاءً بتطوير العلاقات الخارجية، وفي الاساس العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي تكاملاً واندماجاً..

وامكانية تحقيق هذه المهمات والواجبات على سعتها وشمولها تتوقف الى حد بعيد على الظروف التي تحيط بعمل الحكومة ومؤسساتها واجهزتها المختلفة ثم بالمدى الزمني الذي سوف يكون متاحاً أمامها، خصوصاً وبعض هذه المهمات دائمة مع هذه الحكومة ومع ما سيأتي من بعدها من حكومات.. والرئيس حتماً كان يدرك هذا والجميع ايضاً يدركون هذا في الحكم والمعارضة التي تبالغ كثيراً في مطالبها.. في الواقع لا حلول سحرية يمكن لأحد استحضارها..لتقلب واقعنا الموروث –الذي يتسم بقدر غير قليل من التخلف– رأساً على عقب.. مثل هذا التفكير لا أظنه وارداً في تفكير الرئيس وقيادة المؤتمر ورئاسة الحكومة..

ما أعرفه وأستطيع ان اجزم به ان لدي الرئيس والحكومة عزيمة وارادة واعية لاتلين لاجتراح خطوات كبيرة على مختلف المستويات، وسوف نرى قريباً كيف تتحول الاحلام الكبيرة الى واقع يغير حياتنا.. دون ان يلغي أحد من المعنيين بالأمر ووجود صعوبات حقيقية وعراقيل بعضها موضوعي وبعضها الآخر له علاقة مباشرة بمعضلات البناء والتطور الذي رافق ويرافق بناء دولة الوحدة، وقد أمكن التغلب على بعضها الآن بنجاح.

○ ما الذي يمكن ان تخرج به الدورة من قرارات؟

– لست متأكداً من كل شيء تماماً.. لكن دورة اللجنة الدائمة امامها قضايا عدة تتعلق بنشاط المؤتمر على المستويات المختلفة وعلى مستوى رسم السياسات والتوجهات ومعالجة الاختلالات في عمل المؤتمر وهيئاته ومؤسساته وهي دورة مهمة بالنظر لانعقادها بعد انعقاد المؤتمر العام السابع، واظن ان التحضير للدورة قد تم على نحو مناسب يتناسب وحجم الموضوعات واهميتها..

أصوات لاتصنع رأياً

○ برزت مؤخراً أصوات موجهة الى صدر الوحدة الوطنية، مامدى تأثير ذلك على الاصطفاف الوطني، وبمَ تنصحون هؤلاء؟

– هذه اصوات قليلة وهي بأي حال لاتصنع رأياً عاماً ولا تشكل خطراً حقيقياً على الوحدة، وهذه الاصوات ما كان لها ان تُسمع لولا أنها وجدت بيئة مناسبة في بعض مناطق البلاد وحتى في هذه الاماكن فهي لاتعبر إلاّ عن ذاتها، وكل محاولة لاستخدام الصعوبات التي وجد البعض فيها من اخطاء الافراد لا علاقة لها بالتوجهات العامة للمؤتمر.. ولا صلة لها بسياساته التي اتسمت دائماً بطابع الحرص الوطني والاحساس العالي بالمسئولية تجاه المواطنين أينما وجدوا..

الوحدة راسخة

الوحدة راسخة وهي ثابت حقيقي في حياتنا، نابعة من حاجتنا وتستند الى تاريخنا ومصلحتنا المشتركة وكل محاولة للمساس بها سوف تبوء بالفشل.. وسوف ينقلب السحر على الساحر لان شعبنا قد خبر جيداً سخف مثل هذه الأطروحات وقاوم بصلابة كل النزعات المدمرة بأي وشاح اتشحت وتحت اي غطاء اختبأت..

الوحدة الوطنية اكبر من كل محاولات المساس بها، والتحريض باتجاه الوحدة الاجتماعية وتشجيع واستدعاء النزعات المناطقية والمذهبية والقبلية لن ينجح..

وعلى الذين يفكرون بالعودة إلى الماضي التشطيري أن يدركوا أنما يجدفون في اتجاه معاكس للإرادة الوطنية، والإجماع الوطني.. ويحرثون في البحر فوق أنهم يسيئون إلى شعبهم وأمتهم.

ومع ذلك فلابد من التفريق بين هؤلاء وبين غيرهم من الأفراد الذين وقعت بحقهم أخطاء مدنيين كانو أو عسكريين، هذه الأخطاء تراكمت، وكبرت وأُستغلت بنفس الوقت من المتربصين، واعتقد أن الحكومة معنية بهؤلاء فهم مواطنون، ولهم ذات الحقوق التي لغيرهم، وكل خطأ وقع بحقهم يجب تصحيحه، ولدى الحكومة أو كل الأجهزة التي ارتكبت هذه الأخطاء توجيهات وأوامر واضحة من الأخ الرئيس للقيام بعملية التصحيح، وتحقيق العدالة في الحقوق، كما في الواجبات ودون إبطاء أو مماطلة، لأن ذلك مما يدخل في إطار المسئولية الوطنية، والالتزام الدستوري والأخلاقي.

الاقتراب من هموم الناس

○ باعتباركم رئيساً لدائرة المنظمات الجماهيرية.. كيف تقيمون علاقتكم بمنظمات المجتمع المدني، وكيف تجدون مستوى الحضور للمؤتمر في منظمات المجتمع المدني؟!

– لدينا في المؤتمر اهتمام دائم بالعمل مع الجماهير ومع منظماتها ومؤسساتها العديدة والمتنوعة.. لقد أرسى زملائي من قبلي قاعدة حددت علاقة المؤتمر بمنظمات المجتمع المدني.. ونحن نحاول أن نمضي في هذا استناداً إلى برنامج المؤتمر وتوجهات قيادته.. التي ترى أن من الواجب الاقتراب من الناس ومن همومهم ومشاكلهم والتعاطي مع طموحاتهم، المؤتمر حزب حي وهو حريص على أن يبقى في مقدمة الصفوف، وفاءً للذين منحوه ثقتهم ودعمهم في تجربة الحياة الديمقراطية، وأوصلوه دائماً إلى سدة الحكم.. ومن المؤكد أن نجاحات المؤتمر هذه إنما تعود في جانب منها إلى أن المؤتمر قد خلق علاقات اسناد ومساندة مع معظم منظمات المجتمع المدني، وقد وقف الآلاف مع المؤتمر في كل حملاته الانتخابية، وأظنهم سيفعلون ذلك دائماً، وحالة التفاؤل هذه تأتينا من النتائج الحالية للدورات الانتخابية في أكثر منظمات المجتمع المدني أهمية، عمالاً، فلاحين، تربويين، أطباء، صيادلة، وغيرهم في هذه المنظمات يحظى المؤتمر بدعم كبير من أعضائها، وينتخب إلى قيادتها مؤتمريين برغم الأخطاء التي ترتكبها بعض الأجهزة الحكومية قصداً أم عن غير قصد، بوعي منها أو بدون وعي لما تحدثه من أثر سلبي على سمعة المؤتمر، ومع ذلك تؤكد الدورات الانتخابية التي تجرى الآن ان المؤتمر يتقدم على المعارضة، ومازال صاحب الخطوة الكبيرة، لقد كانت المنظمات الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني، مجالاً للصراع السياسي الديمقراطي، وسوق تبقى كذلك، ومن يتمكن من الحصول على دعمها، سوف يضمن بيده وسيلة مُثلى للاتصال والتواصل مع الجماهير وبالتالي عاملاً من عوامل النجاح الديمقراطي في المستقبل.

○ كيف تنظرون إلى قضايا الحوار السياسي التي يجريها المؤتمر مع الأحزاب.. وأين دور منظمات المجتمع المدني من هذا الحراك السياسي؟!

– يترسخ الاعتقاد لدينا نحن في المؤتمر الشعبي العام وشركاؤنا من جانب، والمعارضة بمختلف انتماءاتها من جانب آخر، بأن الطريقة المثلى للوصول إلى رؤية مشتركة لأهم المشكلات الوطنية، وأكثرها تعقيداً وعمومية إنما يتوقف على المضي في طريق واحد، هو طريق الحوار الوطني المفتوح على كل القضايا، والذي لا يلتمس شروطاً مسبقة، هذا الاعتقاد يتحول يوماً بعد آخر إلى وعي في العلاقة الطردية بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة من منطلق الحرص على المصالح الوطنية العليا.

هذا بدأ بمبادرة رئاسية بعد الانتخابات مباشرة، وكلما تعثرت خطوات الحوار، أو ظهر في الطريق ما يعرقل هذه المسيرة، تقدم الرئيس مجدداً بمبادرة أخرى للحوار.. وجولة الحوار الحالية والتي أتوقع ان تُستأنف قريباً هي من أكثر جولات الحوار الوطني السياسي أهمية.. في هذه الجولة، موضوعات مهمة وكبيرة مطروحة على الطاولة، ابتداءً بتعديلات دستورية وأخرى قانونية، تشمل أكثر القوانين أهمية، الانتخابات، والحكم المحلي، ويحدونا الأمل في المؤتمر الشعبي أن تجد الأحزاب المتحاورة قاعدة جديدة للتقارب والتوافق حول الموضوعات المطروحة للنقاش.

أما عن منظمات المجتمع المدني، ودورها في هذا الحوار فللأسف فقد غابت المنظمات الاجتماعية عن طاولة الحوار المباشر، ولكن المؤكد أن معظمها تعيش الحدث وتتفاعل معه.. في الواقع لاتخلو المنظمات الاجتماعية من حالة استقطاب سياسي حاد، والملامح السياسية لهيئاتها القيادية تأييداً للحكم أو للمعارضة واضحة، وبسبب هذا الاستقطاب لاتوجد إمكانية لدى أية منظمة اجتماعية مهما كان حجمها الجماهيري أن تلعب دوراً سياسياً مستقلاً أو يجعلها قادرة على المبادرة، وطرح آراء مغايرة، لذلك تقوم الأحزاب بدور الجميع في هذا الحوار وتمثل الجميع.

○ .. وموضوعات الحوار..؟!

– من حيث الموضوعات التي يبحثها المتحاورون، نعم استطيع أن أقول ان الحوار يمضي في ذات الطريق المتفق عليه، في اتفاق الإجراءات والضوابط الموقعة بين المؤتمر الشعبي وأحزاب المعارضة..

رصد خطواتها تقرير الأمين العام

تحولات كبرى أنجزت.. والهم المعيشي للمواطن في الصدارة

ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم إلى ٧٢٪.. وزيادة في موازنة القطاع الصحي ١٠٠٪

□ يدّون المؤتمر الشعبي العام في سجله النضالي اليوم مرحلة جديدة من مسيرته الوطنية حينما تقف لجنته الدائمة في دورة انعقادها الثانية أمام مفردات عمل وأنشطة تنظيمها الرائد– المؤتمر الشعبي العام– لفترة تقترب من السنة والنصف من دورة الانعقاد الأولى وامتداد لمسيرة نضال تجاوز عمرها ربع قرن، استحقت الاحتفاء بيوبيلها الفضي من ذكرى التأسيس، والتقييم لما تم إنجازه حتى الآن من «يمن جديد.. مستقبل أفضل»، وبالتالي وضع آلية عمل لمواصلة خطوات بناء الوطن وتقدمه وازدهاره.

تأتي دورة الانعقاد الثانية اليوم والمؤتمر بمختلف تكويناته التنظيمية قد انتقل بالعمل السياسي الوطني إلى حالة من الاحتراف السياسي الممنهج في رسم خرائط الهياكل التنظيمية واستيعاب مقررات المؤتمر العام السابع ودورات اللجنة الدائمة ومفردات البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر للرئاسة وبرنامجه للمحليات.ولأن مسيرة ربع قرن التي قطعها المؤتمر الشعبي العام وتجاربه المتراكمة كانت كفيلة في بناء مهارات كوادر العمل السياسي وتحقيق كل تلك التحولات والنجاحات الكبرى التي أنجزتها قياداته وحكومته على الصعيدين الداخلي والخارجي وعلى كافة المستويات والمجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والانتخابية خلال فترة مابين دورتي الانعقاد الأولى والثانية، رصد خطواتها الجهاز التنفيذي للتنظيم، الأمانة العامة– ممثلة بأمينها العام الاستاذ عبدالقادر باجمال والدوائر المتخصصة في الأمانة العامة..

وعلمت «الميثاق» من مصادر مطلعة أن تقرير الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام– الأستاذ عبدالقادر باجمال– الذي يقدمه اليوم إلى اجتماع الدورة الثانية للجنة الدائمة المنعقدة بصنعاء– سيتناول أبرز مفردات العمل والانجاز للمؤتمر بمختلف مستويات تكويناته القيادية والقاعدية.

وأكد المصدر ان التقرير تضمن ثمانية محاور شملت النشاط التنظيمي والانجازات التي نفذت في إعداد اللوائح والآلية لتعزيز اللامركزية التنظيمية للمؤتمر، وعلاقاته على المستويين المحلي والخارجي والنشاطات الفكرية والثقافية والإعلامية والإرشادية والاقتصادية والتعليمية والصحية..

مشيراً إلى أن التقرير تطرق إلى آخر مستجدات الحوار السياسي الذي يجريه المؤتمر مع الأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في مجلس النواب حول وسائل الحوار وقضاياه ومشاريع التعديلات الدستورية لبعض القوانين التي من شأنها تعزيز النهج الديمقراطي التعددي الذي يؤمن به المؤتمر فكراً وعقيدة وإشراك اطراف العمل السياسي في الساحة اليمنية لتحمل مسؤوليتها الوطنية وتأمين السلام الاجتماعي والتوافق الوطني والتوازن المستقبلي..

وقال المصدر: ان التقرير تطرق إلى الدور الفاعل للمؤتمر في السياسة الخارجية اليمنية والتعاون الدولي ومساهمته في تفعيل دور جامعة الدول العربية من خلال المبادرة اليمنية المتضمنة صيغة نظام عربي جديد لميثاق اتحاد الدول العربية.

وأشار إلى النتائج المشرفة والعظيمة التي حققها المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرتين، مثمناً الجهود المبذولة من قبل كافة قيادات وقواعد المؤتمر وأنصاره ومستوى الإعداد الجيد والالتزام التنظيمي لقواعده في دعم مرشح المؤتمر للرئاسة ومرشحيه في المحليات وإدارة الحملات الانتخابية بكفاءة عالية عكستها الإصدارات الصحافية التابعة والمناصرة للمؤتمر، والخطاب الإعلامي الممنهج والمؤثر .. وأشاد التقرير بالفوز الكبير الذي حققه مرشح المؤتمر للرئاسة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وحصوله على ٤,٤٦٢,٧٤٨ صوتاً بنسبة ٧٧,٢٧٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة للناخبين المشاركين، وكذا فوز المؤتمر بالمحليات وحصوله على ٣٤٩ مقعداً على مستوى المحافظات بنسبة ٨٧,٥٪ من إجمالي مقاعد المحافظات البالغ عددها ٤٧٠ مقعداً، وفوزه في مجالس المديريات بـ٥١٦٠ مقعداً بنسبة ٨٦,٢٪ من إجمالي عدد المقاعد البالغ (٦٩٠٢) مقعد.

ومن المتوقع ان يتطرق تقرير الأمين العام إلى الانجازات التي حققها المؤتمر وحكومته خلال العام الحالي ٢٠٠٧م في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية والخدمية وتنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية والقرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر العام السابع بدورتيه الأولى والاستثنائية وما تضمنته الخطة الخمسية الثالثة للتنمية (٢٠٠٦– ٢٠١٠م) ووثيقة أهداف التنمية الألفية.

ويرصد التقرير جملة من السياسات والإجراءات التي اتخذتها حكومة المؤتمر– الحزب الحاكم– في البناء المؤسسي لأجهزة الدولة من خلال اعداد الخطط التنموية والاستراتيجية الوطنية والأهداف الأساسية وإعادة الهيكلة لبعض الوزارات والمؤسسات وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتعزيز الجوانب الأمنية والقضائية وتحقيق النظام التشريعي والتأهيلي ومحاربة الفساد والإرهاب والاهتمام بحقوق الإنسان وتمكين المرأة في المشاركة السياسية والعامة وتوسيع الصلاحيات للسلطة المحلية من أجل القيام بدورها في تنمية المجتمعات المحلية ومحاربة الفقر وإيجاد فرص عمل جديدة من خلال التوسع في إنشاء المشروعات الاستثمارية، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص.. وتمكن المؤتمر وحكوماته المتعاقبة من توسيع فرص التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتطوير مشاريع البنية التحتية وتحقيق الاستقرار الأمني ومنع وقوع الجريمة من خلال تتبع العناصر الإرهابية وضبطها.